

أثر تغير سعر الفائدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - تجربة الجزائر -
أ. رشيد حمامي جامعة سعيدة، الجزائر/ أ. عائشة عتيق، جامعة مستغانم، الجزائر

The effect of changing interest rates on small and medium enterprises price-The experience of Algeria-

تاريخ التسليم: (25/ 05/ 2016)، تاريخ القبول: (24/ 09/ 2016)

Abstract:

The average interest is considered one of the most essential that make up the economy. Since it has a influence on the whole country as well as on the economics of firms which are considered as the major elements of economy because of the great role that play in economic life. That's why the interest average may has influence on their policy and role since if there is any change can reflect directly on the economy in general and on the public or private firms especially. Because of the evolution happened in interest average and in different sort of firms with its varieties, shapes dimension these later. In the evolution of interest rates and the existence of different institutions in various shapes and sizes that requires them to seek new funding sources that adapt to their needs and help them implement their policies and achieve their objective of an effective and efficient manner, and this is the reality for Algerian institutions which try to follow the steps in the world economy and to keep developing world, so the Net change in the rate of interest has a direct effect on these institutions and their role in the national economy. Therefore the interest rate is a factor cuts both ways or it can contribute to supporting and activating the role of economic institutions, and can lead to a decrease in the role, or even bankruptcy.

ملخص :

يعتبر معدل الفائدة من المقومات الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد، نظرا لتأثيره الواضح سواء كان على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة أو المؤسسات الاقتصادية التي تعد النواة الأولى للاقتصاد نظرا للدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية. لذا يمكن لمعدل الفائدة التأثير على سياسات ودور هذه الأخيرة حيث أن أي تغير يحصل في معدل الفائدة ينعكس على الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة. وفي ظل التطورات الحاصلة في معدل الفائدة، وفي ظل الأشكال المختلفة للمؤسسات الاقتصادية وتنوعها واختلاف أشكالها وأحجامها، زادت حاجتها لمصادر تمويلية تتلاءم معها وتساعد في تطبيق سياساتها وبلوغ أهدافها بفعالية وكفاءة، وهذا ينطبق على المؤسسات الجزائرية التي تحاول مواكبة التطورات الحاصلة في العالم ومجاراة هذه التطورات العالمية، وعليه فإن التغير الحاصل في معدل الفائدة له أثر مباشر على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعلى دورها في الاقتصاد الوطني، وهذا يجعل من التغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة أداة ذات حدين حيث يمكن أن تساهم في دعم وتفعيل دور المؤسسات الاقتصادية الوطنية، كما يمكنها أن تؤدي لتراجع دور هذه الأخيرة أو حتى إفلاسها.

مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصرا أساسيا في أي اقتصاد ،وهذا ما دفع الحكومات و المنظمات الدولية للاهتمام بها ،كونها اعتبرت حجر أساس في التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو النامية. وبالرغم من التوسع الكبير لهذه المؤسسات في العالم إلا أنها مازال هناك جدل كبير حولها خاصة في تحديد التعريف الخاص بها ، كون خصائصها تختلف من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية ، و حسب النشاط ، ومراحل التنمية التي تكون سائدة في الدول، وكذلك نجد اتساع حجم الفجوة بين الدول المتقدمة و دول العالم الثالث يعود جزء منه لإهمال هذه الأخيرة لأهمية هذه المؤسسات ودورها الفعال من حيث التشغيل و التخفيف من البطالة، و مساهمتها في الناتج المحلي . ولذلك لا بد من توفير المناخ اللازم لهذه المؤسسات لرفع قدرتها التنافسية، ووضع خطط تنمية للقطاع، إضافة لتوفير التمويل المناسب لها وتحفيز المؤسسات التمويلية على دعمها من خلال إيجاد طرق تتناسب مع حجم ومجالات نشاطها ، وبالتالي لابد على النظام المصرفي القضاء على الجمود ،وان يتوجه نحو المشاركة الفعلية في الحياة الاقتصادية .لذلك لا بد أن تكون العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنك علاقة تبعية بالنسبة للمؤسسة التمويل البنكي هو أحد شروط نشاطها ومن جانب البنك توفير التمويل هو احد أسباب إنشاء ،حيث يكمن دوره في تأمين العملية التمويلية إلا انه غالبا ما نجد البنوك تغالي في حرصها الكبير في ما يخص التمويل و التأخير الناتج عن تقدير و دقيق للأخطار، و وجود عائد مغري والمتمثل في معدل الفائدة الذي يفرضه البنك و يلاحظ أن هناك تأثير واضح لتغير معدلات الفائدة على المؤسسات الاقتصادية على اختلافها وحجمها . وهذا يوضح لنا أن معدل الفائدة يعتبر عنصرا فعالا و مؤثر في هذا النوع من المؤسسات خصوصا وعلى الاقتصاد عموما، حيث أن النظرية الكينزية أعطت اهتماما كبيرا لدور سعر الفائدة في زيادة الدخل و النشاط الاقتصادي حيث : زيادة الكتلة النقدية تؤدي لانخفاض سعر الفائدة ،و هذا يدفع بنمو الاستثمارات و في وجود اثر المضاعف تؤدي إلى زيادة الدخل حيث نجد أن معدل الفائدة بعد نقطة اختلف عندها العديد من الاقتصاديين عبر القرون و تعاقب النظريات، وهذه الأسباب لا يزال محل دراسة و تحليل لذلك فقد كان و ما يزال موضوع نقاش بين المفكرين و الباحثين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم و توجهاتهم. ما أدى به لان يكون احد المواضيع الرائدة نظرا لكثرة الجدل و النقاش حوله من جميع الجوانب المتعلقة بعلاقة التأثير و التأثير بينه وبين المتغيرات الاقتصادية، أو في ما يخص معدل الفائدة نفسه كتحديد مفهومه و طرق حسابه و نطاق تأثيره في النشاط الاقتصادي .

رغم الدور المحوري الذي تقوم به المؤسسات الاقتصادية و خاصة الصغيرة والمتوسطة اقتصاديا إلا أنها مازالت تعاني من بعض المشاكل و في مقدمة الأولويات الخاصة بها إشكالية التمويل و تكلفته ،وهذا يؤثر بدوره على أداء هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني و من هنا نتحدد لنا مشكل الدراسة في الإشكالية التالية:

كيف يمكن لتغيرات معدل الفائدة التأثير على أداء المؤسسات الاقتصادية عموما و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا ؟.

ونحاول الإجابة على هذا التساؤل الجوهري من خلال البحث في محورين كما يلي:

المحور الأول: معدل سعر الفائدة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الثاني: دراسة قياسية لمدى تأثير تغيرات الفائدة على الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1- المحور الأول: معدل سعر الفائدة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1-1 مفاهيم أولية عن معدل الفائدة :

إن لمعدل الفائدة دور فعال في الحياة الاقتصادية وأصبح يعرف بحجر الأساس في النشاط الاقتصادي نظرا لدوره في ضبط وتسوية الاقتصاد الكلي، كما أنه أداة التحكم وفهم الحياة الاقتصادية، حيث أن معظم الاقتصاديين ابقوا على اناو على فكرة وود سعر الفائدة التوازني و خاصة على المدى الطويل، والذي مثل العائد المطلوب لتأجيل حجم الاستهلاك لأجل الادخار.

إلا أن بعض الاقتصاديين المعاصرين و خاصة منهم (J.Tobin) من خلال نظريته الخاصة باختيار المحفظة المالية (la théorie de sélection du portefeuille) ولذلك يجب علينا معرفة مفهوم معدل الفائدة إلى مكوناته.

1-1-1 تعريف معدل الفائدة: يعرف معدل الفائدة أنه ذلك العائد المتحصل عليه من صاحب المال جراء التنازل عن التصرف بالمال خلال فترة معينة، وهو ذلك السعر مقابل استخدام أموال القروض المعبر عنه بنسبة مئوية من حجم القرض (دومينيك سالفونور، يوجين ديوليو ، 2001، ص 372) . ونظريا معدل الفائدة هو السعر النسبي الذي يتعلق بأجال مبادلة أصل في فترة معينة ونفس الأصل في فترة أخرى (محمد فاروق النبهان ، 1989، ص 116).

1-1-2 مكونات معدل الفائدة: لان هناك مجال كبير للأصول المالية وهناك اختيارات عديدة للمعاملات و كل أصل له عائد خاص به ،ونجد أن الاختبارات تتأثر بالحوادث المالية و الاقتصادية و السياسية و هناك علاقات متشابكة و مترابطة لحد التعقيد لا يمكن أن توجد علاقة توازن لسعر الفائدة في المدى الطويل.

يمكننا حصر مكونات معدل الفائدة في العناصر التالية: معدل الفائدة البحث (ف°)، بالإضافة إلى عدة علاوات وهي علاوة المقابل التضخم (ت)، والإفلاس (ل)، ومدى قابلية السند للتسويق (س)، وعلاوة مقابل مخاطر الاستحقاق (ق)، وهنا يصبح لدينا معدل الفائدة: (زواد نجا ، 2007، ص121).

$$ف = ف^* + ت + ل + س + ق$$

حيث :

ف* : سعر الفائدة البحث: وهو يعرف على أنه سعر الفائدة التوازني على ورقة مالية شرط عدم وجود مخاطر مرتبطة بالاستثمار المالي وافترض عدم وجود تضخم، وبالتالي سعر الفائدة البحث هو عبارة عن معدل خال من المخاطر.

ت : علاوة الفائدة مقابل التضخم: وتأخذ هذه العلاوة نتيجة توقع ارتفاع معدل التضخم في المستقبل، حيث أن هذا الأخير يؤثر على القوة الشرائية ويضعفها وهذه العلاوة تأتي من أجل تعويض النقص في القوة الشرائية.

ل : مخاطر عدم السداد أو الإفلاس : وتأتي هذه العلاوة في معدل الفائدة نتيجة توقع الدائن معانات المدين من مشاكل في السيولة مستقبلا تحول دون دفع الدين، أي يكون مصدر السند غير قادر على دفع الفوائد أو القيمة الاسمية في أجل السداد.

س : علاوة مخاطر السيولة : يميز هنا بين الأصول القابلة للتحويل للسيولة بسرعة، وأخرى الأقل شيوعا في السوق، حيث نجد الأولى تغطي بمعدل فائدة أقل نظرا لقلّة سرعة تحويلها لسيولة مقارنة بالثانية. ونجد هنا أنه كلما كان الأصل أكثر سيولة كلما كانت هناك رغبة في حيازته.

ق : علاوة مخاطر الاستحقاق: يدخل هنا عامل الوقت أي آجال استحقاق السند، فنجد أنه في حالة السندات الطويلة الأجل تكون أكثر حساسية لتغيرات معدل الفائدة وبالتالي يزداد حجم الخسائر الرأسمالية نتيجة طول آجال الاستحقاق، ولهذا تضاف علاوة على الأصل تناسباً مع طول المدة.

ق : علاوة مخاطر معدل إعادة الاستثمار: ونخص الذكر هنا السندات القصيرة الأجل، حيث أنه انخفاض معدل الفائدة ينتج عنه دخل أقل مما يؤثر سلباً في إعادة استثمار الأصول هذا السند، وهنا تضاف هذه العلاوة (محمد حمد أبو الفتوح الناقة ، 1998، ص171).

1-2-1 تعريف المؤسسة الاقتصادية: نجد أن هناك عدة تعريفات للمؤسسة الاقتصادية، وتماشت هذه التعاريف حسب التطور الاقتصادي الحاصل في الساحة العالمية، ويمكن تعريفها:

- تعرف المؤسسة الاقتصادية عادة على أنها الوحدة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع و الخدمات، وبالتالي هي عامل اقتصادي دوره الأساسي إنتاج السلع والخدمات المخصصة للبيع، وهذه الخاصية تمنح المؤسسة العمل في عدة مجالات (حمد أبو الفتوح الناقة ، 1998، ص 173).
- تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعاً ما تؤخذ فيها القرارات حول الوسائل البشرية، المالية، المادية، والإسلامية لغرض خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق "زمكاني" (عبد الرزاق بن حبيب ، 2000، ص25).

ونجد أن بعض الاقتصاديين أعطوا تعريفا لها: (ناصر دادي عدون ، 1998، ص 173). فحسب M. Truchy: المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط

الاقتصادي.

1-2-2 معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : في إطار محاولة إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن تعدد المعايير التي تستند إليها أدى إلى تعدد تلك التعاريف، وبالتالي نجد أن الباحثين قد أجمعوا على ضرورة توحيد تلك المعايير. وفي هذا السياق نجد أن هناك نوعين من المعايير: النوع الأول هو المعايير الكمية والتي يمكن استعمالها في الأغراض الإحصائية والتنظيمية. أما النوع الثاني نأخذ بعين الاعتبار الظروف الوظيفية وهو يسمح بإقامة تحليل اقتصادي وتقييم كفاءة المؤسسة.

• **المعايير الكمية:** يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المؤثرات والمعايير الكمية لقياس حجمها وتمييزها من باقي المؤسسات، وهي تشمل: العمالة، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار القيمة المضافة... الخ.

ونجد أن المعايير الأكثر شيوعا في تعريف هذا النوع من المؤسسات هما حجم العمالة، ومعيار رأس المال نظرا لسهولة الحصول عليهما وحصرهما (عمر ثلجي، 2002، ص 05).

• **المعيار المالي:** هناك بعض التعاريف التي تعتمد على مؤثرات مالية مثل رأس المال، رقم الأعمال، حجم المبيعات، ومن ضمنها والأكثر شيوعا هو رأس المال، وهو يعتمد كأساس للترقية بين المنشآت الصغيرة والكبيرة وهذا راجع لكون رأس المال عنصر مهم في تكوين أي مؤسسة، ويبرز هنا مشكل الحصيلة المالية بسبب اختلاف المبيعات النقدية من سنة إلى أخرى وخاصة في ظل ارتفاع معدل التضخم، فقد يختلف نوع المؤسسة تبعا لهذا المعيار وبالتالي ما هي مؤسسة صغيرة ومتوسطة قد لا تكون السنة المقبلة (عبد الباسط وفا، 2001، ص 17).

وبالإضافة إلى المشكل الأول يظهر مشكل تحديد نوعية رأس المال أو ما المقصود به، هل هو رأسمال المستثمر أو رأس المال الثابت والذي يعكس حجم الطاقة الإنتاجية (بن حمد عبد الله، 2010، ص 57).

• **المعايير النوعية:** تعتبر الكمية وحدها كافية للفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأخرى، لذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار المعايير النوعية وبهذا يمكننا أن نبرز خصائص هذا النوع من المؤسسات. ونجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بميزتين خاصتين وهما: (Gilles Bressy, 2004, p74).

- استقلالية إدارة وعادة ما يكون المسير هو صاحب المؤسسة.

- تعود ملكية المؤسسة لفرد واحد أو مجموعة من الأفراد.

2- المحور الثاني : دراسة قياسية لمدى تأثير تغيرات الفائدة على الدور الاقتصادي للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة الجزائرية :

نحاول من خلال هذا المحور وضع دراسة قياسية لمدى تأثير التغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة مع

بعض المتغيرات الاقتصادية، سواء من جهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة، نسبة القروض المقدمة للقطاع، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك التطور الحاصل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات، الكتلة النقدية، الميزان التجاري والنمو الاقتصادي.

• **الفرضية الأولى : تأثير معدلات الفائدة على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

للتوصل لطبيعة العلاقة بين المتغيرين لابد من البحث عن الارتباط البياني ودراسة الفرضية (H_0) : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغير معدلات الفائدة وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن مستخرجات (*SPSS17*) نجد أن (*t. Test*) لكل من تغير معدلات الفائدة وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوالي (0,253. 0,123)، وهما أكبر من (0.05) ما يجعلهما يقبلان التوزيع الطبيعي.

- ارتباط "بيرسون":

الجدول (1): ارتباط بيرسون

الارتباط (<i>Corrélation</i>)	تغير معدلات الفائدة	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
تغير معدلات الفائدة خلال كل سنة 1994-2010 N Sig (Bilatérale)	1 17	-0,568 0,017 17
تغير معدلات الفائدة خلال كل سنة (1999-2010) Sig (Bilatérale) N	-0,568 0,017 17	1 17

- الارتباط: يكون دال عند مستوى الدلالة (0,05).

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (*SPSS17*)

وعليه ومن الجدول نجد أن قيمة الارتباط (0,568)، وهي قيمة سالبة ما يعني وجود علاقة عكسية بين تغير معدل الفائدة وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن القيمة نجد أن الارتباط ضعيف نوعا ما نظرا لكون القيمة التي يمكن أن تعبر عن شدة العلاقة يجب أن تكون أكبر من 70%. ومن مستوى الدلالة (*Sig*)

الذي يساوي (0, 017) وهي أصغر من (0, 05)، وبالتالي وجود علاقة دالة إحصائيا.
- الانحدار: من خلال الانحدار نحاول إيجاد العلاقة التي تربط تغير معدلات الفائدة وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكون الفرضية:

(H₀): لا يوجد أثر دال إحصائي لتغير معدلات الفائدة على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(H₁): يوجد أثر دال إحصائي لتغير معدلات الفائدة على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول (2): ملخص نماذج لتغير معدلات الفائدة وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Modèle	R	R-Deux	R-Deux Ajusté	Erreurs Standard de L'estimation
1	0,568	0,322	0,277	123171,668

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (SPSS17)

الجدول (3): المعاملات

Modèle	Coefficient non Standardisés		Coefficient Standardisés	E	Sig
	A	Erreur Standard	Beta		
1 (constante)	284923,625	38009,970		7,496	0,000
تغير معدلات الفائدة (1994-2010)	-9669,342	3620,236	-0568	-	0,017
				2,671	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (SPSS17)

من خلال هذين الجدولين نستخلص النتائج التالية:

- يوضح لنا ارتباط "بيرسون" قوة العلاقة (R) وتساوي (0,568)، وهو لا يوضح لنا نوعية العلاقة بين المتغيرين. ومن الجدول (3) نجد (Béta) تساوي (R) وتساوي (0,568) وهي سالبة ما يعني وجود العلاقة العكسية بين تغير الفائدة وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توضح لنا قيم مربع الارتباط (R-Deux) أن تغير معدلات الفائدة كمتغير مستقل تفسر لنا (32,2%) من التباين الحاصل في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه يوجد أثر ولو بسيط لتغير معدلات الفائدة على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- نموذج التنبؤ: معادلة خط الانحدار هي: $Y = b_0 + b_1x_i$

حيث: (b₀): القاطع، (b₁): الميل، (x_i): المتغير المستقل، (Y): قيمة التنبؤ للمتغير الناتج

للحصول على معطيات هذه المعادلة من الجدول (4) ومن العمود (A) نجد قيمة (b_0) (Constante) تساوي (284923,625)، وقيمة (b_1) تساوي (-9669,342) من قيمة المتغير المستقل وعليه تصبح المعادلة:

$$Y = 284923625 + (-9669,342)x_i$$

الفرضية الثانية : تأثير تغيرات معدلات على مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة
وهنا نحاول وضع علاقة بين التغير الحاصل في معدلات الفائدة، وكذلك نمو القيمة المضافة للقطاع الخاص وتكون الفرضية:

(H_0) : لا توجد علاقة بين دالة إحصائية بين تغير معدلات الفائدة ومساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة.

ومن معطيات (SPSS17) لوحظت قيمة $(t-test)$ لتطور القيمة المضافة أنها تقبل التوزيع الطبيعي وهي تساوي (0, 208) وهي أكبر من (0, 05).

- ارتباط "بيرسون": الجدول (4): ارتباط بيرسون

الارتباط (Corrélation)	تغير معدلات الفائدة خلال 15 سنة (2010-1994)	تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص (م. ص.م)، (مليون دج)
تغير معدلات الفائدة خلال 15 سنة (2010-1994) Sig N	1 17	-0,478 0,052 17
تغير القيمة المضافة خلال كل سنة للقطاع الخاص (م. ص.م)، (مليون دج) Sig (Bilatérale) N	-0,478 0,052 17	1 17

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (SPSS17)

يوضح لنا الجدول (4) قوة العلاقة بين المتغيرين والتي يمكن القول أن قيمة الارتباط بين تطور معدلات الفائدة والقيمة المضافة للقطاع الخاص (م. ص.م) تساوي (0, 478)، وهذه القيمة سالبة ما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين. ومن مستوى الدلالة (Sig) نجد أن قيمته أكبر من (0,05) وتساوي (0,052) وهذا يدل على عدم وجود علاقة دالة إحصائية.

- **الانحدار:** يمثل الانحدار بين المتغير وهي تغيرات الفائدة والمتغير التابع الذي هو تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص (م. ص.م) يقوم على أساس الفرضية:

(H₀): لا يوجد أثر دال إحصائيا لتغير معدل الفائدة على تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص.

(H₁): يوجد أثر دال إحصائيا لتغير معدل الفائدة على تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص.

الجدول (5): ملخص النماذج^(b)

Modèle	R	R-Deux	R- Deux Ajusté	Erreurs Standard de L'estimation
1	0,478 ^(a)	0,228	0,177	114800,815

(a): (Valeur Prédites: Constante) تغير معدلات الفائدة كل سنة (1994 - 2010)

(b): (Variable Dépendante) تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص (م.ص.م)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (SPSS17)

الجدول (6): المعاملات^(a)

Sig	t	Coefficient Standardisés	Coefficient non Standardisés		Modèle
		Beta	Erreur Standard	A	
0,000	6,752		354512,406	2397193,094	1 (constante)
0,052	-	-0,478	33765,311	-71122,107	تغير معدلات الفائدة
	2,106				(2010-1994)

(a): (Variable Dépendante) تطور القيمة المضافة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (SPSS17)

نتوصل من خلال الجدولين السابقين إلى النتائج:

- يوضح لنا اختبار بيرسون قوة العلاقة (R) والتي تساوي (0,478)، وتعتبر هذه العلاقة نوعا ما ضعيفة.

ويوضح لنا الجدول (6) أن ($B\acute{e}ta$) تساوي (R) ويساوي (0,478) وتعتبر هذه العلاقة عكسية.

من قيمة (R -Deux) يتضح لنا أن التغير في معدلات الفائدة يفسر لنا ما نسبته (17,7%) من التباين الحاصل في تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص، ونجد أن النسبة ضعيفة ما يفسر لنا عدم وجود علاقة في الاختبار السابق ولكن رغم ضعف هذه النسبة إلا أنه هناك تأثير ولو ضعيف لتغير معدلات الفائدة على تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص (م.ص.م).

- نموذج التنبؤ: إن صيغة الانحدار الخطي: $Y = b_0 + b_1 x_i$

ويمكننا تشكيل معادلة التنبؤ من خلال البحث عن (b_0) و (b_1) ، حيث نجد في العمر (b_0) (A) يساوي $(\text{Constante}) (2997193,099)$ و (b_1) يساوي $(-71122,107)$ المتغير المستقل (التغير في

معدلات الفائدة) وبذلك يصبح نموذج التنبؤ $Y = 2397193099 + (-71122,107)x_i$

الفرضية الثالثة: تأثير تغيرات معدلات الفائدة على القروض المقدمة للقطاع الخاص (م.ص.م)

بطبيعة الحال فإن تغير معدلات الفائدة له الأثير واضح وجلي على كمية القروض المقدمة ولكننا نحاول هنا إيجاد علاقة دالة على هذا الارتباط وكذلك وضع نموذج تنبؤ لها.

الفرضية: (H_0) : لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين تغير الفائدة وكمية القروض المقدمة للقطاع الخاص ومن نفس المعطيات المتعلقة بـ **(SPSS17)** قدرت لنا قيمة **(t-test)** الخاص بكمية القروض بـ $(0,071)$ ، وهذا أكبر من $(0,05)$ ما يعني أنها تقبل التوزيع الطبيعي، وبالنسبة لتغير معدلات الفائدة كذلك تقبل التوزيع الطبيعي.

- ارتباط "بيرسون": الجدول (7): ارتباط بيرسون

الارتباط (Corrélation)	تغير معدلات الفائدة خلال كل سنة (2010-1994)	القروض المقدمة (م.ص.م)، (% من الناتج المحلي الإجمالي)
تغير معدلات الفائدة خلال كل سنة 1994-2010 (Bilatérale) Sig N	1 17	-0,492 0,045 17
القروض المقدمة للقطاع الخاص (م.ص.م)، (% من الناتج المحلي الإجمالي) Sig (Bilatérale) N	-0,492 0,045 17	1 17

الارتباط يكون دال عند مستوى الدلالة $(0,05)$

يمكن أن تستخلص من الجدول (7) قوة العلاقة بين المتغيرين أي بين التغير الخاص في معدلات الفائدة بين $(2010-1994)$ ونسبة القروض المقدمة (م.ص.م) من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه قيمة الارتباط تساوي $(0,492)$ ، وهي سالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين ومن قيمة مستوى الدلالة **(Sig)** يساوي $(0,045)$ وهي أغر من $(0,05)$ ، وعليه هذا يعني وجود علاقة دالة إحصائية.

- الانحدار: لإيجاد قيمة الانحدار تكون فرضية الدراسة:

(H₀): لا يوجد أثر دال إحصائيا لتغير معدلات الفائدة على نسب القروض المقدمة (م.ص.م) من الناتج المحلي الإجمالي.

(H₁): يوجد أثر دال إحصائيا لتغير معدلات الفائدة على نسب القروض المقدمة (م.ص.م) من الناتج الإجمالي.

الجدول (8): ملخص النماذج^(b)

Modèle	R	R-Deux	R- Deux Ajusté	Erreurs Standard de L'estimation
1	0,492 ^(a)	0,242	0,192	371163

(a): (Valeur Prédites: Constante) تغير معدلات الفائدة كل سنة (1994- 2010)

(b): (Variable Dépendante) نسبة القروض المقدمة (م.ص.م) من (PIB)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (SPSS17)

الجدول (9): المعاملات^(a)

Sig	T	Coefficient Standardisés	Coefficient non Standardisés		Modèle
		Beta	Erreur Standard	A	
0,000	6,752		354512,406	2397193,094	1 (constante)
0,052	-	-0,478	33765,311	-71122,107	تغير معدلات الفائدة (2010-1994)
	2,106				

(a): (Variable Dépendante) نسبة القروض المقدمة (م.ص.م) من (PIB)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (SPSS17)

يمكننا من هذه النتائج استخلاص:

- أشارت النتائج المتحصل عليها من اختبار "بيرسون" أن قوة العلاقة (R) تساوي (0,492) وهي قيمة مطلقة لا تحدد نوع العلاقة، ونجد هذه القيمة في الجدول (4،12) للارتباط سالبة ما يعني وجود علاقة عكسية.

- من مربع الارتباط (R -Square) نرى أن المتغير المستقل تغير معدلات الفائدة يفسر لنا ما نسبته (24,2%) من التباين الحاصل في نسبة القروض للمؤسسات ص. م من (PIB)، وهنا يمكننا القول أن لتغير معدلات الفائدة أثر في التأثير على القروض المقدمة للقطاع الخاص والمتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- نموذج التنبؤ: كما عرفنا صيغة الانحدار الخطي هي: $Y = b_0 + b_1 x_i$

من خلال الجدول (4-36) يمكننا الحصول على قيمة كل (b_0) و (b_1) حيث من العمود (A) في الجدول $(Constante)$ (b_0) يساوي (11,128)، و (b_0) هي قيمة المتغير المستقل وتساوي (-9,239) ومنه

$$Y = 11,128 + (-0,239)x_i$$

تصبح المعادلة:

الفرضية الرابعة : علاقة تطور عدد المؤسسات الخاصة و نمو الكتلة النقدية

(H_0) : لا توجد علاقة دالة إحصائية بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الكتلة الاقتصادية. ومن قيمة $(t\text{-test})$ لنمو الكتلة النقدية والذي يساوي (0,65) و $(t\text{-test})$ نمو عد المؤسسات ص. م الخاصة يساوي (0,123) وكلاهما أكبر من (0,05) فهما يقبلان التوزيع الطبيعي.

- ارتباط "بيرسون": الجدول (11): ارتباط بيرسون

الارتباط (Corrélation)	تطور عدد المؤسسات الخاصة	تطور الكتلة النقدية
تطور عدد المؤسسات ص.م الخاصة Sig(Bilatérale) N	1 11	0,944 0,000 17
تطور الكتلة النقدية Sig (Bilatérale) N	0,944 0,000 17	1 17

الارتباط يكون دال عند مستوى الدلالة أكبر من (0,05)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (SPSS17)

من خلال الجدول يمكننا التوصل إلى قيمة الارتباط بين تطور عدد المؤسسات الخاصة والكتلة النقدية وهي تساوي (0.944)، ومن مستوى الدلالة (**Sig**) يساوي (0,000) يمكننا القول أنه توجد علاقة دالة إحصائية بين المتغيرين.

- الانحدار: (H_0) : لا يوجد أثر دال إحصائي لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكتلة النقدية (M_2) .

(H_1) : يوجد أثر دال إحصائي لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكتلة النقدية (M_2) .

الجدول (12): ملخص النماذج

Modèle	R	R-Deux	R- Deux Ajusté	Erreurs Standard de L'estimation
1	0,944 ^a	0,892	0,884	277,44973

(a): (*Variable Dépendante*) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (SPSS17)

الجدول (13): المعاملات

Sig	T	Coefficient Standardisés	Coefficient non Standardisés		Modèle
		Beta	Erreur Standard	A	
8230,000	0,288 11,112	0,944	364,105 0,001	82,887 0,015	1 (<i>constante</i>) تطور عدد م.ص.م الخاصة

(a): (*Variable Dépendante*) تطور الكتلة النقدية (M_2)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (SPSS17)

يمكننا استخلاص هذه النتائج من الجدولين السابقين:

- توضح لنا نتائج ارتباط "بيرسون" أن قوة العلاقة (R) تساوي (0,944)، وهي موجبة، وأن ($Béta$) تساوي (R) تساوي (0,944) وبالتالي يعني وجود علاقة طردية بين تطور عدد المؤسسات ص.م الخاصة والكتلة النقدية.
- يوضح لنا قيمة مربع الارتباط ($R-Deux$) أن المتغير المستقل والمتمثل في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يفسر لنا ما نسبته (89,2%) من التباين الحاصل في المتغير التابع والذي هو الكتلة النقدية.

- نموذج التنبؤ: معادلة الانحدار الخطي عبارة هي: $Y = b_0 + b_1x_i$

ويوضع معادلة بين المتغيرين السابقين نجد قيمة كل من (b_0) و (b_1)، وعليه ومن خلال الجدول (4-20) ومن العمود (A) أن قيمة (*Constante*) تمثل (b_0) وتساوي (82,887)، و (b_1) تمثل قيمة المتغير المستقل (تطور عدد المؤسسات ص.م الخاصة) وتساوي (0,015)، وبذلك تصبح المعادلة:

$$Y = 82,887 + 0,015x_i$$

الفرضية الخامسة : علاقة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ونمو الصادرات خارج المحروقات

نقوم بوضع فرضية لإيجاد العلاقة بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ونمو الصادرات خارج المحروقات: (H_0): لا توجد علاقة دالة إحصائية بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج المحروقات.

ومن قيمة (t -test) الخاصة بنمو الصادرات خارج قطاع المحروقات نجد أنها تقبل التوزيع الطبيعي، حيث يساوي (0,119)، وهي اكبر من (0,05) لمستوى الدلالة.

- ارتباط "بيرسون": الجدول (15): ارتباط بيرسون

الارتباط (<i>Corrélation</i>)	تطور عدد المؤسسات ص.م الخاصة	الصادرات خارج المحروقات
تطور عدد المؤسسات ص.م الخاصة <i>Sig</i> (Bilatérale) N	1 11	0,817 0,000 17
الصادرات خارج المحروقات <i>Sig</i> (<i>Bilatérale</i>) N	0,817 0,000 17	1 17

الارتباط يكون دال عند مستوى الدلالة عند (0,01)

يتضح لنا من خلال الجدول أن مستوى أو قوة الارتباط بين تطور عدد المؤسسات الخاصة كمتغير مستقل وحجم الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع تساوي (0,817)، ومن مستوى الدلالة (Sig) يساوي (0,000) وهي أصغر من (0,01) يمكننا القول أنه توجد علاقة دالة إحصائية بينهما.

- الانحدار: تكون فرضية الانحدار كما يلي:

(H_0): لا يوجد أثر دال إحصائي لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نمو الصادرات خارج المحروقات

(H_1): يوجد أثر دال إحصائي لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نمو الصادرات خارج المحروقات

الجدول (16): ملخص النماذج

Modèle	R	R-Deux	R- Deux Ajusté	Erreurs Standard de L'estimation
1	0,817	0,667	0,645	26194347

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (SPSS17)

الجدول (15): المعاملات

Sig	t	Coefficient Standardisés	Coefficient non Standardisés		Modèle
		Beta	Erreur Standard	A	
0,028	2,431		118,829	288,886	1 (constante)
0,000	5,487	0,817	0,000	0,002	تطور عدد م.ص.م الخاصة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (SPSS17)

يمكننا استخلاص هذه النتائج من الجدولين السابقين:

أشارت نتائج ارتباط "بيرسون" أن قوة العلاقة (R) تساوي (0,817)، ومن خلال الجدول نلاحظ قيمة (R) تساوي ($B\acute{e}ta$) وتساوي (0,817) وهي قيمة موجبة وبالتالي يعني وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وهذا يفسر على أنه كلما زاد عدد المؤسسات ص.م الخاصة سيؤدي حتما إلى زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

توضح لنا قيمة مربع الارتباط ($R-Deux$) أن المتغير المستقل وهو تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يفسر لنا ما نسبته (81,7%) من التباين الحاصل في المتغير التابع والذي هو حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، ومن هذه النسبة المرتفعة نجد أن هناك تأثير واضح لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على حجم الصادرات من خلال ما تنتجه هذه المؤسسات ودورها على المستوى الاقتصادي.

- نموذج التنبؤ: معادلة الانحدار الخطي عبارة هي: $Y = b_0 + b_1x_i$

من خلال الجدول يمكننا الحصول على قيمة (b_0) و (b_1)، حيث من العمود (A) قيمة تمثل (b_0) ($Constante$) وتساوي (288,886)، و (b_1) تساوي (0,002)، وعليه يصبح النموذج:

$$Y = 288,886 + 0,002x_i$$

الفرضية السادسة : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور الميزان التجاري

(H_0): لا توجد علاقة دالة إحصائية بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الميزان التجاري وعليه ومن خلال قيمة (t-test) الخاصة بالمتغير التابع أي تطور الميزان التجاري نجد أنه تقبل التوزيع الطبيعي، حيث (t-test) يساوي (0,07)، وهي اكبر من (0,05).

- ارتباط "بيرسون": الجدول (16): ارتباط بيرسون

الارتباط (<i>Corrélation</i>)	تطور عدد المؤسسات ص.م الخاصة	الصادرات خارج المحروقات
تطور عدد المؤسسات ص.م الخاصة (<i>Bilatérale</i>) <i>Sig</i>	1 11	0,513 0,035 17
N		
تطور الميزان التجاري (مليار دج) <i>Sig (Bilatérale)</i>	0,513 0,035 17	1 17
N		

يوضح لنا الجدول قوة العلاقة بين المتغيرين السابقين، حيث تساوي قيمة الارتباط تساوي (0,513)، ونستخلص من مستوى الدلالة (*Sig*) الذي يساوي (0,035) وهي أصغر من (0,05) يمكننا القول أنه توجد علاقة دالة إحصائية.

- الانحدار: لإيجاد الانحدار المتغيرين السابقين ندرس الفرضية التالية:

(H_0): لا يوجد أثر دال إحصائي لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطور الميزان التجاري.

(H_1): يوجد أثر دال إحصائي لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطور الميزان التجاري.

الجدول (17): ملخص النماذج

<i>Modèle</i>	<i>R</i>	<i>R-Deux</i>	<i>R- Deux Ajusté</i>	<i>Erreurs Standard de L'estimation</i>
1	0,513 ^a	0,263	0,214	78428540

(a): (*Variable Dépendante*) تطور الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (*SPSS17*)

الجدول (18): المعاملات

Sig	t	Coefficient Standardisés	Coefficient non Standardisés		Modèle
		Beta	Erreur Standard	A	
5660, 350,0	0,587 2,314	0,513	55,786 0,01	208,830 0,03	1 (constante) تطور عدد م.ص.م الخاصة

(a): (Variable Dépendante) تطور الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات (SPSS17)

ومن خلال الجدولين السابقين نستخلص ما يلي:

- من خلال نتائج ارتباط "بيرسون" نجد أن قوة العلاقة (R) تساوي (0,513)، ومن خلال الجدول نجد أن قيمة ($Béta$) تساوي (R) وتساوي (0,513) وهي أكبر من الصفر ما يعني وجود علاقة طردية بين عدد المؤسسات ص.م الخاصة ونمو الميزان التجاري وبالتالي نجد أن كلما زاد عدد المؤسسات ص.م الخاصة نجد أن مساهمتها في الاقتصاد الوطني زادت وعليه تزيد مساهمتها في الصادرات ما يرفع قيمة الميزان التجاري.
- مربع الارتباط ($R-Deux$) يوضح لنا أن المتغير المستقل وهو تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يفسر لنا ما نسبته (26,3%) من التباين الحاصل في متغير الميزان التجاري، وهذا يؤكد لنا أثر تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على تطور الميزان التجاري.
- نموذج التنبؤ:

$$Y = b_0 + b_1 x_i$$

العلاقة الخطية لنموذج التنبؤ هي:

وللحصول على العلاقة الخطية نبحت عن (b_0) و (b_1)، من الجدول ومن العمود (A) نجد قيمة تمثل ($Constante$) (b_0) تساوي (208,830)، و (b_1) تساوي (0,03)، وعليه تصبح العلاقة:

$$Y = 208,830 + 0,03x_i$$

الخاتمة:

يعد معدل لفائدة من الركائز الأساسية في الاقتصاد عموماً، نظراً للدور و الأثر الفعال الذي يلعبه في الاقتصاد الذي يعاني من عدة مشاكل تنموية انعكست سلباً على التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية و تداعي الأوضاع الاقتصادية المحلي، مع تنامي دور القطاع الخاص في العالم ما يدفع دول العلم الثالث و خصوصاً الجزائر إلى التركيز على هذا القطاع للتخفيف من المشكلات الاقتصادية في ظل الظروف الراهنة .

ولمعدل الفائدة تأثير مهم في تشجيع أو الحد من الاستثمارات خاصة الخاصة منها ،حيث إن التغيرات التي تحصل في سعر الفائدة تكون محط اهتمام و مراقبة من قبل المستثمرين الخواص لما لها من عواقب على مشاريعهم سواء القائمة أو المستقبلية، وعليه تنعكس هذه التغيرات على النسيج المؤسساتي، و كذلك في السوق الوطنية بتحويلها نحو العملية الإنتاجية بدل تحولها لمجرد سوق تجارية لتوزيع السلع و الخدمات الاستهلاكية .و من أجل توضيح هذه الأفكار حاولنا من خلال هذا البحث دراسة موضوع : "اثر تغيرات معدلات الفائدة على أداء المؤسسات الاقتصادية " للوقوف على الجوانب الخاصة بالمؤسسة التي تتأثر بهذه التغيرات و خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر أساسية في اقتصاديات دول العالم نظراً لطبيعتها الخاصة كالحجم والنشاط، ومرونة جهاز إنتاجها و غيرها.

اقتراحات و توصيات:

من خلال النتائج و الملاحظات نحاول تقديم بعض التوصيات و الاقتراحات:

- إن أساليب الدعم و الإشراف المقدمة للمؤسسات ص و م غير كافية ،لذلك على الدولة الجزائرية تطويرها و تفعيلها من خلال استخلاص النتائج و المعطيات الموجودة في الساحة الوطنية و تحليلها للوقوف على المشاكل و العراقيل و وضع الحلول المناسبة.
- توفير سوق مالي يهتم بالمتطلبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الغير مصنفة في البورصة ،من خلال تحسين المحيط القانوني و مساعدة هذا القطاع في ما يخص المصاريف الإعدادية.
- البحث عن الصيغ و المصادر التمويلية التي تتناسب مع متطلبات المؤسسات ص و م الجزائرية و تشجيعها، التي تكون فعالة بالإضافة إلى حث المؤسسات التمويلية للاهتمام بتمويل هذا القطاع من خلال التخفيف من تكاليف القروض.
- القيام بوضع دراسات حول العوامل التي تساهم في اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسات ص و م على اختلافها ،و وضع طرق تمويلية على مستوى المؤسسات الإقراضية لتتلاءم مع هذه الخصوصيات.

قائمة المراجع والمصادر :

- دومينيك سالفونور، يوجين ديوليو، مبادئ الاقتصاد، (ترجمة: فؤاد صالح)، أكاديمية، بيروت، 2001.
- محمد فاروق النبهان، القروض الاستثمارية وموقف الإسلام منها، دار البحوث العلمية، الكويت، 1989.
- زواد ناجة، تقييم أداء سعر الفائدة، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006-2007.
- د/ حمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك الإسلامية والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998.
- د/ عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- د/ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر، د/ت.
- عمر تلتجي الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، (8-9 أفريل 2002).
- عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس مال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
- بن حمد عبد الله، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، تسويق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

مراجع اللغة الأجنبية

- Gilles Bressy, Christien Konkuyt, économie d'entreprise, 7^{ème} édition, France, 2004.